جامعة محمد لمين دباغين -سطيف2

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مقياس قضايا السياسة العالمية المعاصرة---------- ماستر2 علاقات دولية

الأستاذة : د بركان إكرام email : paxikramika@hotmail.com

السنة الجامعية 2024 / 2023

يمنع منعا باتا نسخ أو استخدام هذه المحاضرة دون علم وموافقة مسبقة من طرف استاذ المقياس وأي تجاوز يعتبر سرقة علمية يعرض صاحبه للمتابعة القانونية.

ملاحظة: نظرا للتفصيل في دروس مقياس قضايا السياسة العالمية يرجى من الطلبة فهم الدروس واستكشاف أهم الروابط التي تجمع بين القضية والأخرى، والاستغناء عن الحفظ الحرفي

درس حول قضايا الغذاء والأمن الغذائي

إن الاهتمام بقضايا الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، يشكل أحد أبرز القضايا التي تحظى باهتمام ودراسة الباحثين والمنظرين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فبعدما ساد التركيز على الاهتمام بالجوانب العسكرية، والاقتصادية لأمن الدولة وكيفية تطويرها وحمايتها، انتقلنا إلى الحديث عن أهمية الإنسان داخل هذه الدول، من خلال الاهتمام بمتطلباته وتحقيق أمنه، والذي جسد في الأمن الإنساني الذي يعتبر الأمن الغذائي أحد أهم أبعاده.

وعليه تعتبر قضية الأمن الغذائي أحد القضايا الرئيسة التي تواجه العالم، والتي تحظى باهتمام المنظمات والهيئات الدولية، كما انه يمثل أحد قضايا الأمن القومي لأي بلد، كما تتميز قضية الأمن الغذائي بتعدد الأبعاد التي تشملها؛ لما لها من أبعاد إنسانية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية، بالإضافة إلى القدرات الإنتاجية، وكيفية استغلالها بما يحقق الكفاءة والكفاية الإنتاجية.

مفهوم الأمن الغذائي:

حظي مفهوم الأمن الغذائي"Security Food" باهتمامٍ كبير منذ مؤتمر التغذية والزراعة المنعقد في عام 1943م، ومنذ ذلك الوقت تم تعريف الأمن الغذائي بأنه: الحصول على قدر كاف ومستقر من الغذاء لكل شخص.. وفي عام 1986 نشر البنك الدولي التقرير المعنون بـ"الفقر والمجاعة"وعّرف من خلاله الأمن الغذائي بأنه: وصول جميع الأشخاص في جميع الأوقات إلي ما يكفي من الغذاء لأجل حياة نشَطِة وصِحَّية.

وتم استخدام مصطلح الأمن الغذائي في الأصل لوصف بلد ما لديه إمكانية الوصول إلى ما يكفي من الغذاء لتلبية متطلبات الطاقة الغذائية، واستخدم بعض المختصين مفهوم الأمن الغذائي ِ لَيعِني به "الاكتفاء الذاتي"؛ أي قدرة الدولة على إنتاج الغذاء الذي تحتاج إليه أو يطلبه مواطنوها .

نشأ مصطلح "الأمن الغذائي" عقب الأزمة الغذائية التي شاهدتها بداية حقبة السبعينات، وعقدت القمة العالمية الأولى للغذاء عام 1947 لتحدد كيفية توفير الأمن الغذائي، ومعالجة الأزمة الغذائية على المستوى الدولي، ومواجهة المخاوف بشأن مستقبل الغذاء في العالم، ولذا تم وضع أولى مفاهيم الأمن الغذائي والذي ينص علي: "الإتاحة في كل الأوقات من الكميات الكافية على المستوى العالمي للسلع الغذائية الأساسية، لمقابلة التوسع المستمر في استهلاك الغذاء، وتجنب التقلبات في الإنتاج والأسعار. "

يتضح من التعريف السابق انه قد أصبحت وفرة أو إتاحة الغذاء (Food Of Availability) المحدد الرئيس للأمن الغذائي، وهو ما يعني الاعتماد على جانب العرض الذي يتحدد بمستوى إنتاج الغذاء، ومستويات المخزون وصافي التجارة، وبالتالي فإن الاهتمام بقضية الأمن الغذائي كان منصباً في البداية حول توفير السلع الغذائية الأساسية على المستوى الدولي، واعتبار تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الدولي السبيل إلى تحقيق الأمن الغذائي في كل البلدان، إلا أن ضمان تفوق الإمدادات من الغذاء "العرض" عن الطلب على المستوى العالمي لم يؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الدولي، والدليل على ذلك: أن الكميات المتاحة من الغذاء في العالم تفوق الكميات المطلوبة، بل والحاجة من الغذاء، وبالرغم من ذلك مازال سدس سكان العالم يعانون نقص التغذية، حيث يتسم إنتاج الغذاء بالتفاوت الشديد بين الدول.

وتم وضع مفهوم أشمل للأمن الغذائي خلال قمة الغذاء العالمي عام 1996 ليجمع الأبعاد المختلفة التي تم اكتسابها من خلال تلك المراحل التي تطور فيها مفهوم الأمن الغذائي، ويشمل كافة المستويات سواء الدولية أو الفردية، ونص على أن: الأمن الغذائي يتحقق عندما تتاح لجميع الأفراد في جميع الأوقات الفرص المادية، والاجتماعية، والاقتصادية في الحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية، وأذواقهم الغذائية، ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط.

شروط تو افر الأمن الغذائي:

هناك العديد من العوامل التي من شأنها أن تعزز من توفر الأمن الغذائي وتعزيزه داخل أي دولة، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- توفر المساحة الصالحة للزراعة الذي من شأنه أن يسهم في زيادة المحاصيل الزراعية ما يرفع من مستويات الغذاء داخل الدولة الواحدة.
- الموارد المائية حيث تشكل المياه أحد أهم العوامل الرئيسة في إنتاج الغذاء.
- توافر رؤوس الأموال والاستثمارات اللازمة لتمويل عملية التنمية الزراعية.
- توافر الإرادة السياسية.

الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية وسليمة تلّبي احتياجاتهم الغذائية، وأذواقهم، وتكفل لهم حياة موفورةَ بالصحةِ والنشاط . وبناء على هذه الرؤية، يمكن التمييز بني أربعة أبعاد أساسية لمفهوم الأمن الغذائي.

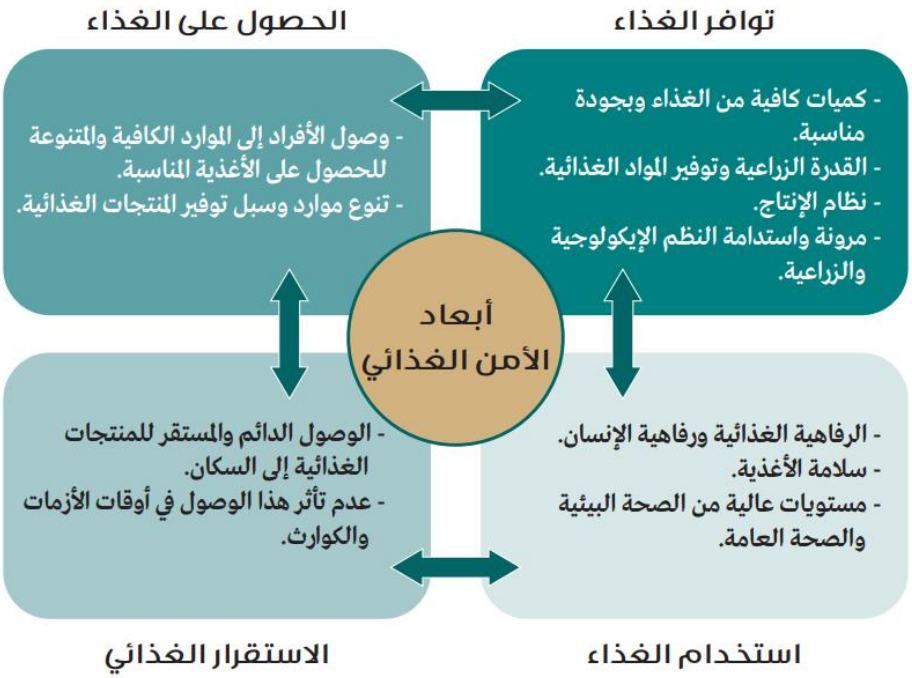

الشكل رقم (1): أبعاد الأمن الغذائي

أ-توفر الغذاء :Avaibility Food ويعني وجود أغذية متاحة على أساس اثبت .

ب-وصول المواد الغذائية وتوزيعها :Access Food وتشير إلى وجود موارد كافية للحصول على المواد الغذائية المناسبة لوجبات مغذية، ووصول هذه الأخيرة لجميع الناس .

ج-استخدام الغذاء :Use Food بمعنى الاستخدام المناسب على أساس المعرفة ابلتغذية الأساسية والرعائية، وكذلك الماء الصالح للشرب والصرف الصحي.

د. استقرار الغداء : الوصول الدائم للمنتجات الغذائية إلى السكان.

يمكن استعراض الأبعاد والمحددات الرئيسية للأمن الغذائي من خلال أربع مكونات رئيسة وهي :

- **الإتاحة:** وتعنى وفرة الأنواع المناسبة من الغذاء وكفاية الكمية المتاحة من السلع الغذائية سواء من خلال الإنتاج المحلي أو الواردات أو حتى المساعدات والمعونات الغذائية لمقابلة الطلب الكلى. وهذا البعد يهتم بجانب العرض من معادلة الأمن الغذائي ويتحدد من خلال (إنتاج الغذاء، مستويات المخزون، صافي التجارة).

- **الحصول على الغذاء:** التركيز على قدرة الأفراد في الحصول على الموارد المادية التي تمكنهم من الحصول على الكميات الكافية من الغذاء .وهو ما يشمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي توليها الحكومات للفئات ذات الدخول المنخفضة وسياسات مكافحة الفقر وبرامج الضمان الاجتماعي والمنح. وتتأثر القدرة في الحصول على الغذاء بعوامل السوق والأسعار والقوة الشرائية للأفراد وفرص التوظف .
- **استخدام الغذاء:** يشير هذا البعد إلى كيفية إعداد الغذاء والاستفادة منة لتحقيق التغذية المثلى. ويشمل هذا البعد مجموعة من العوامل المؤثرة والمحددة له مثل (النظافة العامة، التطهير، جودة المياه، الممارسات الصحية في إعداد الطعام جودة الغذاء والأطعمة وتنوعها بما يحقق العناصر الأساسية المطلوبة لصحة الإنسان والتي تجنبه العديد من الأمراض).
- **الاستدامة والاستقرار:** يعني توفير الكميات الكافية في كل الأوقات، وضمان تحقيق قدرة الأفراد في الوصول إلى الغذاء، وبالتالي ينعدم الأمن الغذائي في حالة عدم قدرتهم على الحصول على الغذاء كنتيجة للصدمات المفاجئة .(سواء الاقتصادية، أو المناخية) أو الصدمات الدورية وهو ما يشير إلى استمرار الحفاظ على البعدين الأول والثاني في جميع الأوقات.

ويمكن التمييز بين سبعة التزامات على الدول لضمان مستويات عالية من الأمن الغذائي في جميع الأوقات، وذلك على النحو الآتي :

- ضمان بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مواتية ومصَّمَمة لتهيئة أفضل الظروف للقضاء على الفقر وإحال السلام الدائم.
- تبّني وتنفيذ سياسات تهدف إلى القضاء على الفقر وعدم المساواة، وتحسن الوصول المادي والاقتصادي للجميع، وفي كل الأوقات، إلى غذاءٍ كافٍ ومناسبٍ وتغذيةٍ صحية .
- اتباع سياسات وممارسات تشاركية ومستدامة في مجالات الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات والتنمية الزراعية.
- ضمان أن تفضي سياسات التجارة الغذائية والزراعية والتجارية الشاملة إلى تعزيز الأمن الغذائي للجميع، من خلال نظام تجارة عالمي عادل.
- العمل على مكافحة الكوارث والوقاية من المخاطر التي يمكن أن تهدد الأمن الغذائي، والعمل على تلبية الاحتياجات الغذائية العابرة للحدود والطارئة بطرق تشجع على الانتعاش والمرونة المستدامة .
- العمل عى تعزيز وتخصيص الاستخدام الأمثل للاستثمارات العامة والخاصة، لتعزيز موارد الأغذية المستدامة والزراعة والصيد نُظم الغابات .
- تنفيذ الالتزامات السابقة ومراقبتها ومتابعتها على جميع المستويات، وعدم إهمال التعاون الدولي في تحقيقها.

وأخيرٍا، يجب التأكيد على أنه في عالم مَتَغّير من المتوقع أن يصَل عدد سكانه إلى تسعة مليارات شخص في عقود قليلة، يصبح ضمان الأمن الغذائي المستدام للجميع من صميم الحفاظ على الأمن الإنساني، ومن

صميم أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، حيث يشير الهدف الثاني إلى "القضاء على الجوع"، بمعنى تحقيق الأمن الغذائي وتحسن مستويات التغذية وتعزيز سبل الزراعة المستدامة .

مهددات الأمن الغذائي

1-تغيير المناخ: ترتبط التغيرات المناخية ارتباطا وثيقا بقضية الأمن الغذائي، حيث يؤدي الاحتباس الحراري إلى تغيرات مناخية تبرز أهم سماتها في زيادة انبعاث غاز CO 2 وزيادة درجات الحرارة سواء العظمى أو الصغرى. كل تلك التغيرات في المناخ تؤدي إلى إحداث تغير في أصول النظام الغذائي وإنتاج الغذاء والتغير في التخزين والنقل والتسويق وأصول الحيوانات المزرعية، وهذا يؤدي إلى إمكانية التغير في نظام استهلاك الغذاء ما يؤدي بدوره إلى التأثير على الصحة البشرية من خلال التأثير على نسب الاكتفاء الغذائي والتغيير في القيم التغذوية.

2-اختلال التوازن الديمغرافي: بين سكان الريف والحضر ويعود سبب ذلك إلى استمرار الهجرة من الريف إلى الحضر بسبب ضعف البنية الاقتصادية في الريف، وفي جاذبية المدينة النسبية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتفاوت الكبير بين متوسط دخل الفرد في قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى، واتساع حاجة القطاعات الأخرى لجذب اليد العاملة في القطاع الزراعي لتراجع حاجته لليد العاملة بسبب اتساع نطاق التقانة الزراعية في الإنتاج الزراعي .

3-فشل السياسات الاقتصادية: يرى عديد الاقتصاديين بما فيهم خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن السياسات الاقتصادية التي اتبعتها عديد الدول النامية خلال الفترة الماضية اتسمت بالتحيز ضد القطاع الزراعي، وكانت إحدى الأسباب الرئيسية التي أسهمت في تدهور وتخلف هذا القطاع في معظم هذه الدول، حيث نجم عن تطبيق هذه السياسات آثار سلبية أضرت بإنتاج المحاصيل الزراعية بصفة عامة، وبإنتاج المحاصيل الغذائية بصفة خاصة، كما أسهمت هذه السياسات في تقليص الحوافز لدى المنتجين الزراعيين المحليين .25

4-عدم الاستقرار السياسي: يؤثر الاستقرار السياسي بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الزراعية وعلى استدامتها، من خلال توفيره للظروف المناسبة للحكومة ومؤسساتها والزرّاع، أفرادا ومؤسسات للقيام بنشاطهم التنموي بصورة إيجابية، في حين تؤثر النزاعات بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الأمن الغذائي، وتقوضه عبر قنوات متنوعة. فمن آثارها المباشرة، تدمير البنية التحتية والمعدات، ونفوق المواشي، وإتلاف الأراضي الزراعية، ومنع المنتجين والموزعين والمستهلكين من الوصول إلى الأسواق. كما تثبط بشكل غير مباشر الاستثمار المنتج في الزراعة، وبذلك ينخفض معدل توافر الغذاء. ويحرم الحكومات من العائدات الضريبية ما يمنع إقامة شبكات أمان اجتماعي تعزز الأمن الغذائي.

5-أزمة الجوع: تمثل أزمة الجوع أحد التهديدات الأساسية للعديد من الدول لاسيما الدول المتخلفة، حيث تتجسد مشكلة الجوع في العالم في وجود 800 مليون نسمة في العالم يعانون من الجوع، و1.02 مليار شخص يعانون في الوقت الحالي من نقص التغذية.حيث يشكل التزايد السكاني مع الضغط على البيئة، واهدار مواردها علاوة على عدم التوزيع رافدا أساسيا لتفاقم هذه الأزمة في العالم.

أظهرت دراسة أطلقتها خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة يوليو 2023 أن ما يصل إلى 783 مليون شخص واجهوا الجوع حول العالم في عام 2022 في أعقاب جائحة كوفيد-19والصدمات المناخية المتكررة والصراعات المنتشرة. وكشف تقرير" حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم" أن ما بين 691 و783 مليون شخص واجهوا الجوع في العام الماضي، بمتوسط 735 مليون شخص، **وهو ما يمثل زيادة قدرها 122 مليون شخص مقارنة بعام 2019 .**

كما ينذر التقرير باحتمالية قاتمة، فإذا استمرت الاتجاهات على ما هي عليه، لن يتم تحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع بحلول عام 2030.

6-الصدمات الاقتصادية : بما في ذلك الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 وتداعيات الحرب في أوكرانيا) أصبحت الدافع الرئيسي في 27 بلدًا مع وجود 83.9 ملايين شخص في المرحلة 3 أو ما فوقها من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أو ما يعادلها - وهو ما يمثل ارتفاعًا من 30.2 مليون شخص في 21 بلدًا في عام 2021. وانخفضت بشكل كبير قدرة البلدان الفقيرة على الصمود من الناحية الاقتصادية خلال السنوات الثلاث الماضية حيث باتت تواجه الآن فترات انتعاش ممتدة وقدرة أقل على التعامل مع الصدمات المقبلة.[1]

لا تزال النزاعات والصدمات الاقتصادية الوطنية والعالمية والظواهر المناخية المتطرفة متداخلة بشكل متزايد وتغذي بعضها البعض وتحدث آثارًا سلبية متنامية على صعيدي انعدام الأمن الغذائي الحاد والتغذية. وليس هناك ما يشير إلى أن هذه الدوافع ستتراجع في عام 2023، بل من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى مزيد من الظواهر المناخية المتطرفة وأن تواجه الاقتصادات العالمية والوطنية مستقبلاً قاتمًا، بينما من المرجح أن تستمر النزاعات وانعدام الأمن.

تقييم حالة الأمن الغذائي على المستوي العالمي والعربي:

تقييم الأمن الغذائي وفقاً لمؤشر الأمن الغذائي العالمي: مؤشر الأمن الغذائي العالمي) GFSI) هو مؤشر مركب لمجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية والتي تشمل قضايا القدرة على تحمل تكلفة الغذاء، وتوافره، وجودته وسلامته، والموارد الطبيعية والقدرة على الصمود عبر مجموعة من 113 دولة.

تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة في **تقرير انعدام الأمن الغذائي في العالم**، بأن العديد من بلدان العالم وخاصة النامي تعاني من تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي، فما يزال نحو 8.9% من عدد سكان العالم يعانون من نقص التغذية، وهو ما يؤثر سلباً على مختلف أنشطة الحياة للفرد، وينعكس على الدولة من خلال زيادة الأمراض وانخفاض الدخل، وتراجع معدلات التنمية وانخفاض الإنتاجية. ولذا تم وضع العديد من الأهداف التي تسعى إلى تقليص معدلات الفقر ونقص التغذية في العالم، وقد حققت هذه الأهداف تقدماً في تقليص نسبة نقص التغذية من 13.2% من عدد سكان العالم في عام 2000 إلى 8.9% في عام 2020 .

1-التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية: ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى 258 مليونًا في 58 بلدًا في عام،منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، 03/05/2023
https://www.fao.org/newsroom/detail/global-report-on-food-crises-GRFC-2023-GNAFC-fao-wfp-unicef-ifpri/ar

وترجع تلك الزيادة وفقا لمنظمة الفاو إلى زيادة مناطق النزاعات والحروب، والتأثيرات المناخية على بعض المناطق من العالم .بالنسبة لنسب نقص التغذية الحاد في العالم، فقد احتلت أسيا أكثر المناطق في أعداد نقص التغذية والتي تستحوذ على ما يزيد عن نصف أعداد نقص التغذية في العالم والتي بلغت نحو 387 مليون نسمة في عام 2020. ويلاحظ انخفاض نسبة نقص التغذية في اسيا من 14.5% إلى 8.2% خلال الفترة 2000 - 2020 ويعود ذلك إلى أن زيادة معدلات التنمية والنمو الاقتصادي التي شهدتها كل من الهند والصين، والتي تستحوذان على أكثر أعداد نقص التغذية في العالم. كما تتركز أعداد نقص التغذية في بلدان جنوب صحراء افريقيا أذ تبلغ 232 مليون شخص يعانون من الجوع ونقص التغذية في عام 2020 وبارتفاع بلغ نحو 25% عن عام 2000 مع ملاحظة اتجاه نسب نقص التغذية إلى الانخفاض وهو ما يشير إلى زيادة معدلات النمو السكاني في تلك الدول .

وتسهم اتجاهات الأمن الغذائي هذه في زيادة خطر سوء التغذية لدى الأطفال ذلك أن انعدام الأمن الغذائي يؤثر في نوعية النمط الغذائي، بما في ذلك نوعية الأنماط الغذائية للأطفال والنساء، وفي صحة الإنسان بطرق مختلفة. وبلغت نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من التقزم نحو 21.3 % بما يصل إلى (144 مليونًا) وبلغ عدد من يعانون من الهزال نحو (47 مليونًا)، و(38.3 ملايين) من الوزن الزائد، في حين أن ما لا يقل عن 340 مليون طفل كانوا يعانون من نقص التغذية .

أما بالنسبة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فالتقدم في القضاء على الفقر والجوع ومعالجة عدم المساواة معطل في أفضل الأحوال، فقد أفاد تقرير البنك الدولي عن الفقر العالمي لعام 2022 بأنها المنطقة الوحيدة التي زادت فيها معدلات الفقر المدقع بين 2010 و،2020 بل إنها في الواقع تضاعفت بين 2015 و.2018 وتشير دراسة صدرت عن المختبر العالمي لعدم المساواة ، اشتملت على تحليل بيانات من 1990 إلى 2016 إلى أن منطقة الشرق الأوسط تتفوق على كل بلدان العالم حين يتعلق الأمر بعدم المساواة في الدخل . إذ لا تتعدى حصة الشريحة السفلى التي تشكل 50 % من ذوي الدخل 10 % من الدخل الإقليمي الكلي.

ويبين تقرير الفاو لعام 2021استمرار هذا التوجه مع تزايد نسب الجوع بمعدل تجاوز 90 % بين 2000 و.2020 وبهذا وصلت مستويات الجوع الحالية إلى ذروة تشبه ما وصلت إليه في ذروة انتفاضات 2011 . حتى إذا كان واحد من كل ثلاثة أشخاص في العالم العربي يعاني من انعدام الأمن الغذائي، فإن آثار كوفيد 19 لم تتبد بالكامل بعد، ناهيك عن آثار الحرب في أوكرانيا.

يمكن القول أن موضوع الأمن الغذائي هو مسألة تهم أي دولة من دول العالم، حيث أن الأمن الغذائي لا يقتصر على رصد كمية الغذاء التي يتلقاها الفرد، أو عدد السعرات الحرارية، بل يتعلق أيضا بنوعية الغذاء المتوفرة، فالشعوب التي تتوافر لها كميات معينة من الغذاء ويؤمن لها قدر كاف من السعرات الحرارية ليست بالضرورة آمنة غذائيا. كما تجدر الإشارة إلى أن الأمن الغذائي يشكل هدفا من أهداف الدولة الأساسية وبعدا من أبعاد الأمن القومي الذي يمكن أن تضعه الحكومة وتعمل على تحقيقه، في حين أن الحق في الغذاء هو حق من حقوق الإنسان.

يبقى أن تحقيق الأمن الغذائي مرهون بمدى وعي النخب الحاكمة بأهمية هذا الأخير، ومدى تسخيرها للآليات والوسائل الكفيلة بذلك، بالإضافة إلى مدى نجاعة الخطط والاستراتيجيات المعدة لتحقيقه والمحافظة عليه كبعد من أبعاد الأمن الإنساني.